

لان حرف التثنية لا يدخل على المفردات لان الذي ينفي
انها هو التثنية وكذلك القول في حرف الاستفهام اذا قيل
اجاك زيد او عمرو بخبره الواو تتديره او جاك عمرو فان
قلت ما ذكرته في الباء منتقض بقولهم جيت بلا زاد
وما ذكرته في الاستفهام منتقض بقوله تعاليك ايضا
لمعوثون او ابان قاله الزخري قلت اما هذا
الاعراب فمردود والصواب ان ابان مبتدأ وخبره
مخزون سدول عليه مقوله نغالي لمعوثون كما انما في
قراءة من سكن الواو كذلك في المثال المذكور فاصله
ما جيت بزاد ولكنهم عدوا عن ذلك لا عن امله خلاف
المعاده وهو هو في الباء فان لم يجي يصدق
عليه انه لم يجي بزاد لذلك ادخلوا الاعراب نصب النبي
ومن ثم سماها النحويون معجمة اي دأقلة في موضع
ليس لها بالاصالة فان قلت فلم يقولون ما جاتي
زيد ولا عمرو جاتي احيى الى اضمار العامل قلت
انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على تني الفعل
عن كل منها بصفتي الاجتماع والافتراق اذ لو لم
يكبروا الثاني احتمل ارادة نفي اجتماعها ونفي كل
منها فان قلت ضملا جازاية الاستفهام هل جاك
زيد وهل عمرو اذ ارادوا التخصيص على الاستفهام
عن نفي كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن
اجتماعهما في المعنى في اي وقت قلت لم لا يتبع اداة
الصدر حسوا فان قلت قدر العامل وقد صار
ذوالصدر صدرا قلت نعم لكن ينبغي صورة
المعطية فيجوز اذ الاداة دأقلة في النطق به
حسو

حسوا الكلام وهم معضون باصلاح الالف انما كما يمتنون
باصلاح المعاني والثالث نحو قام زيد وعرف فان قلت
فصل فعل حد على جواز الوجهين في ذلك وعلى وجوب
تقدير العامل مع تكرار الباء قلت اما مسئلة التكرار
الباء فخذوا وصحت بالهليل السابق وجوب تقدير
العامل فيها واما ما اجزت فيه الوجهين فلا يميل الي
دفع الاسماء في غير ابي وقت في كلام جماعة
على ذلك قال بعض المحققين اعلم ان الواو ضمير
جماعة فلا سمي في عامل را حوزا بية مناسب
التشبيه حتى يكون قوله قام زيد وعمرو
متمم لقام هذا ويضم بعد هذا العامل في نفي
عليها سايل احدها قام زيد وعمر بترك تانية
الفعل فخذوا جاز على الوجه الاول دون الثاني لان
تقول على الاول غلبت المذكور لا يقال ذلك على الثاني
لان الاسمين لم يجتمعا المشايبة اشرك زيد وعمرو
الثالث زيد نام عمرو وابوه وهما ان جازيان على
التقدير الاول دون الثاني واللامبة التي فتحو
على الاول سا قام زيد وعمرو فلا يفيده النبي كما تقول
ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمرو
فتفيده كما تقول ما قام زيد والما قام عمرو انتهى وهو
كلام حسن بديع وقد ارده ابو حيان في الارشاد
وهو المنكر له للطفه وغرابته وقال الزخري
في قوله نحالي وما كان لمومن ولا مومنة اذا قصي
العمور رسول امران تكون لهم الجنة من امرهم
كان قلت كان من صف الصيغتين يوجد كما تقول